ملاحظات شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة (اورانج الخط الخلوي) على "اخطار طلب ملاحظات على تعديل خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية" الصادر بتاريخ (2020/7/28) والمبلغ لشركتنا بموجب كتاب الهيئة رقم (ش/٤/١/١٧/٦٤٨٣) تاريخ (٢٠٢٠/٨/١٦)

تشكر شركة البتراء الاردنية للاتصالات المتنقلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على إتاحة المجال امام جميع المعنيين لتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتوصياتهم بخصوص التعليلات المقترحة على خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، وتأمل أخذ ملاحظاتها أدناه بعين الاعتبار.

أولا - الملاحظات العامة:

تدعم أورانج الخط الخلوي جهود الهيئة في مراجعة خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، مع تأكيدها على أن أية تنظيم لامور الترقيم يجب أن تستند إلى المبادئ التالية الواردة في المادة رقم (١) والمادة رقم (٢,١) من خطة الترقيم الوطنية:

١. حدوث تغيير ملحوظ (significant) في سوق الاتصالات يؤثر على خطة الترقيم الوطنية.
٢. حدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة.
٣. ظهور الحاجة إلى سعات رقمية لتلبية النمو في خدمات الاتصالات مع مراعاة خصائص التقنيات المتاحة والنمو المتوقع في أعداد السكان والاجهزة المترابطة والتوزيع الجغرافي للطلب واحتمال زيادة نسب الانتشار.
٤. أن لا يؤدي أي تعديل إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين.
٥. الحيادية في تخصيص الارقام لدعم المنافسة العادلة بين المشغلين لتوفير الخدمة للعملاء الحاليين والجدد.

وتؤكد شركتنا أيضا على أن أي تغيير في خطة الترقيم الوطنية يجب أن يتم وفق خطة زمنية محددة تتضمن فترة زمنية كافية لإجراء التغييرات الفنية والتجارية اللازمة، وتراعي صعوبات وكلف التطبيق، إضافة إلى إعلام المستخدمين وتوعيتهم بتلك التغييرات.

ثانياً – التعديلات الرئيسية المقترحة على خطة الترقيم الوطنية

١) خدمات انترنت الأشياء (Internet of Things) ونمط آلة بآلة (m2m)

تؤيد شركتنا التعديل المقترح المقدم من الهيئة مع مراعاة الأمور التالية قبل اتخاذ القرار بهذا الخصوص:

أ) التكاليف الكبيرة المرتبطة بترحيل خطوط m2m الحالية إلى خطة الترقيم الجديدة، حيث سيتطلب ذلك الكثير من الاعدادات على قاعدة البيانات المشتركين في HLR ، prepaid charging system، postpaid charging system، وأنظمة إدارة علاقات العملاء(CRM) ، إضافة إلى اعمال الاعدادات والتخطيط والاختبار والترحيل.

ب) أثر تطبيق هذا التعديل على المشتركين الحاليين في هذه الخدمة من حيث الإيرادات المتأتية لشركتنا من هؤلاء المشتركين خاصة أن تتبع استعمال حزم البيانات للمستخدم في قاعدة بيانات المشتركين يتم في الوقت الفعلي (real time) ، حيث يتطلب تطبيق هذا التعديل بعض الوقت ووقف الخدمة لإكمال عملية الترحيل، الأمر الذي سيتسبب بخسارة في الايرادات والعديد من شكاوى العملاء كنتيجة لإيقاف الخدمة.

لما سبق، ونظرا للتكاليف المرتبطة باستخدام حيز رقمي جديد لهذه الخدمات، والصعوبات الفنية المرتبطة بترحيل المشتركين الحاليين في خدمات m2m، نقترح على هيئتكم ما يلي:

أ) الاستمرار في استخدام موارد الترقيم الحالية للاتصالات المتنقلة في خدمات m2m للمشتركين الحاليين.

ب) البدء باستخدام سعات خاصة بخدمات m2m بشكل تجاري للمشتركين الجدد فقط (معظمهم من مؤسسات الأعمال)، مع عدم ترحيل الشرائح القديمة (SIM) إلى الحيز الرقمي الجديد حتى لا يتسبب ذلك في إرباك أو تعطل أعمال المؤسسات ذات العلاقة، وتجنباً للتكاليف المرتبطة بذلك.

ومن الجدير بالذكر أن الرقم (MSISDN) يستخدم لتعريف المشترك في أنظمة الفوترة وأنظمة إدارة علاقات العملاء، وليس ضرورياً من الناحية الفنية في تقديم خدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m). وبناءً على ذلك، واستنادًا إلى خطط الموردين (Vendors) لشبكات m2m وIoT وأنظمة الفوترة ذات العلاقة، والممارسات المعتمدة في تقديم الخدمات، قد يتم الاستغناء في المستقبل القريب عن الحاجة لتعريف المشترك بعنوان E.164 (MSISDN) في تطبيقات وخدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m) واستبدالها بعناوين تعتمد على بروتوكول الانترنت IPv6.

ومن ناحية أخرى، ترى شركتنا بأن بعض التفاصيل الفنية ذات العلاقة بتجوال الارقام الدولية المخصصة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات لخدمات نمط الاتصال آلة بآلة وانترنت الأشياء لا زالت غير واضحة مثل آلية إنشاء ونقل وانهاء الاتصال على هذه الارقام خارج المملكة، وكيفة

التعامل مع هذه الارقام في حالات تجوال أجهزة IoT/M2M داخل المملكة، لذلك نرى أن السماح بتجوال واستخدام هذه الأرقام داخل المملكة بحاجة إلى مزيد من الدراسة بالتنسيق مع المرخص لهم المعنيين.

٢) رمز الشبكة المتنقلة (MNC)

لا تؤيد شركتنا التعديل المقترح من الهيئة حول إتاحة تخصيص رمز الشبكة المتنقلة لغير مشغلي الشبكات المتنقلة، وذلك للأسباب التالية:

أ) إن توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات(E212) حول إزالة التقييد عن رمز الشبكة المتنقلة (MNC)غير ملزمة.

ب) لا تتوفر ممارسات عالمية أو معايير كافية حتى الآن بخصوص فتح المجال أمام تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لغير مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة.

ج) إن تغيير القواعد الحالية بخصوص تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) يجب أن يكون مبرراً ومسبباً بشكل كافٍ اعتماداً على دراسة لوضع سوق الاتصالات بشكل عام والفوائد المتأتية من هذا التغيير، بحيث يكون الخيار الوحيد بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى لتلبية متطلبات السوق.

د) أن تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لمشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة وتحديداً مشغلي (Fixed LTE) لا يراعي الفروق الجوهرية القائمة حالياً بين أنواع وقيم العوائد والرسوم المطبقة في قطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة، حيث ان إغفال تلك الفروق سيؤدي إلى تشجيع أحد القطاعين على حساب الآخر ونشوء تشوهات في القطاعين معاً. وهذا ما أكدت عليه الهيئة ضمن دعوة العطاء لترخيص خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة وأيضا شروط الترخيص الممنوحة للشركات المقدمة لهذه الخدمة.

وتؤكد شركتنا على ضرورة دراسة مقترح التعديل على الواقع الحالي لتخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) من الناحية القانونية والتنظيمية بشكل مفصل وفق شروط الرخص الحالية قبل القرار بتخصيصه لغير مشغلي الشبكات المتنقلة وذلك في ظل أن خدمات مشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة (FBWA) تندرج تحت اسواق الاتصالات الثابتة وليس اسواق الخدمات المتنقلة. وكذلك دراسة الاثر المترتب على ذلك التخصيص من حيث مدى استغلاله من قبل مزودي خدمات (FBWA) لتقديم خدمات (IoT –m2m) على الاجهزة المزودة بشريحة (SIM)؛ الأمر الغير متاح لمقدمى خدمات الاتصالات الثابتة الآخرين، إضافة إلى اتاحة المجال لمقدمي خدمات (FBWA) بمنافسة مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة في هذا المجال دون النظر إلى الفروق الجوهرية والاعباء الضريبية وأسعار الترددات وعوائد ترخيص الترددات السنوية المفروضة على مشغلي شبكات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة.

٣) استحداث سعة رقمية جديدة لخدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات

لا تؤيد شركتنا التعديل المقترح من الهيئة حول استحداث نطاق رقمي خاص (8ABXX) لتقديم خدمات الدليل والاستعلام لعملاء الشركات والمؤسسات، وذلك للأسباب التالية:

أ) لم تقدم الهيئة أية مبررات لاستحداث هذه السعة الرقمية لهذه الخدمات في السوق في ظل توافر بدائل أخرى للخدمة مثل خدمات (0800) وخدمات التكاليف المضافية (9ABXX)، حيث أن أي تغيير في خطة الترقيم الوطنية يجب أن يستند إلى المبادئ الوارد ذكرها في المادة (١) والمادة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية ومنها حدوث تغيير ملحوظ (significant) في سوق الاتصالات، وحدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة لتقديم نفس الخدمات.

ب) لم يتضمن الاخطار الاسباب الداعية للتعديل المقترح وتحليل الهيئة لمتطلبات هذا التعديل والأثار التنظيمية والتجارية المتوقعة لتطبيقه، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول الامور التالية وهي بحاجة الى توضيح:

- شكل الاختلاف بين الخدمات المقدمة حالياً باستخدام أرقام الاتصال المجاني (0800) وخدمات الرسائل القصيرة (9ABXX) عن تلك المقترحة باستخدام الارقام (8ABXX)، ومدى الحاجة لاستحداث السعة الرقمية الجديدة.
- ماهية الأمور التنظيمية المرتبطة بنماذج الأعمال ذات العلاقة بخدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات، وبالاخص الامور المتعلقة بالاتي:

i. بما أن هذه الارقام سيتم تخصيصها الى شركات الاتصالات المرخصة وفق ما ورد في الاخطار مدار البحث، فان تفعيل هذه الارقام على شبكات المرخص لهم الاخرين يجب أن يستند الى اتفاقيات ربط بيني بينهم، وبالتالي فإننا نرى بضرورة تحديد أي من خدمات الربط البيني التي ستندرج تحتها هذه الخدمة.

ii. ان ما ورد في اخطار طلب الملاحظات حول تخصيص هذه السعة من ان تقديم هذه الخدمة سيكون بالتعرفة المعمول بها للمكامات المحلية والرسائل النصية القصيرة لم يستند الى مرجعية قانونية وتنظيمية للتدخل في اسعار هذه الخدمة، حيث أن هذه الخدمة يترتب عليها تكاليف اضافية على المشغلين وبالتالي فانه سيتم توسيع نطاق العروض الحالية للمشتركين بحث تتيح الاتصال على هذه السعة الرقمية الجديدة واعادة هيكلة تلك العروض باضافة بنود جديدة الى العروض لتحديد التعرفة للمكالمات على هذه الارقام والرسائل النصية القصيرة.

iii. أنه في حال تم تقديم هذه الخدمة بشكل مجاني للمستخدم النهائي وعلى أساس أن الجهة المخصص لها الرقم تتحمل تكاليف الاتصال نيابة عن المتصل، وبالتالي فان الية العلاقة بين المرخص له مقدم الخدمة

والمرخص له الاخر المرتبط به المستخدم النهائي (المتصل) هي غير واضحة من ناحية التحصيل لتلك المكالمة من قبل المرخص له، مشيرين الى أن خدمة (Toll Free -0800) تندرج تحت جدول خدمة مخصص لها في اتفاقيات الربط البيني، الامر الذي لم توضحه الهيئة حيث أدرجت خدمة جديدة ضمن خطة الترقيم الوطنية دو أي مرجعية لها وغير محددة ضمن خدمات الربط البيني.

iv. ضرورة توضيح الية التحاسب في حال توفير خاصية تحويل المكالمات (relay service) من خلال هذه الخدمة.

v. العلاقة بين المرخص له لتقديم هذه الخدمات ومختلف مؤسسات الاعمال المستفيدة من هذه الخدمات، فهل ستخضع الى شروط وأحكام يتم الموافقة عليها من قبل الهيئة كسائر خدمات التجزئة في السوق؟

vi. بما أن المستفيد النهائي لدى مرخص ما قد ينتفع من الخدمة المقدمة على رقم مخصص لمرخص له اخر، ترى شركتنا ضرورة وضع ضوابط تنظيمية تبين حدود المسؤولية لكل من المرخص له - مقدم الخدمة- والمرخص له الاخر المرتبط به المستفيد النهائي وفقا للتشريعات النافذة.

ج) عدم امكانية تطبيق هذا المقترح على انظمة الفوترة وذلك نظراً لعدم وضوح مسارات المكالمة والاسعار المرتبطة بها في ظل الخيارات المتعددة للتعرفة التي تندرج تحت هذه السعة الرقمية والتي من بين هذه الخيارات تطبيق التعرفة على المستخدم النهائي، أو تقديمها مجانية للمستخدم النهائي على ان تتحمل الجهة المتصل بها تكاليف الاتصال نيابة عن المتصل، او استخدامها لغايات الرسائل النصية القصيرة، مشيرين الى ان التعقيدات الفنية لهذه الخيارات على مسارات تتبع هذه الخدمة بانواعها المقدمة وعلى هذه السعة سوف تؤدي الى اعادة هيكلة (Routing Map) لجميع السعات الرقمية والتي خلالها بحاجة الى اجراءات فنية متعددة ومعقدة وتكاليف باهظة وغير مبررة.

د) ان استحدام حيز رقمي للاتصال الصوتي من دون وجود (prefix) كما هو الحال في باقي النطاقات الرقمية (باستثناء Access Codes) يعتبر تغييراً جوهرياً على خطة الترقيم سيؤثر بالضرورة على (dialing plans)، وسيؤدي ذلك بالضرورة (حال تطبيقه) إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين وهو أمر لا يتفق مع المبادئ المنصوص عليها في المادة (2.1) من خطة الترقيم.

ه) بالرغم من تحفظ شركتنا على هذه الخدمة وفقا لما ورد باعلاه، فاننا نود التأكيد على أن تطبيق التعرفة ضمن الالية الواردة في الاخطار لا يوجد ما يبرر الاشارة اليه ضمن خطة الترقيم الوطنية، اذ ان اي تعديل مستقبلي على الخدمة او الية تطبيق التعرفة عليها سوف يتطلب تعديل على خطة الترقيم الوطنية، الامر الذي لا نرى وفقه أي حاجة الى ذكر الية تطبيق التعرفة على هذه الخدمة ضمن خطة الترقيم الوطنية.

لما سبق، تؤكد شركتنا على ضرورة دراسة موضوع خدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة لذلك بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الامور المذكورة أعلاه، وذلك قبل النظر بتخصيص السعات الرقمية للخدمة مدار البحث وشروط تخصيصها، وذلك مع تأكيد شركتنا على أن اية خدمات من هذا النوع يتوجب ان تندرج تحت خدمات التكاليف المضافة.

٤) إضافة التعريف الخاص بالمجموعة الرقمية (07 01 AB XXXX) ضمن النطاق الرقمي (07)

لا تؤيد شركتنا مقترح الهيئة بإيجاد مجموعة رقمية للاستخدامات الفنية المتعلقة بتقديم خدمات النفاذ الثابت بالحزم العريضة (FBA) ضمن النطاق الرقمي (07)، حيث يسود فهم عام لدى المشتركين بارتباط هذا النطاق الرقمي بخدمات الاتصالات المتنقلة. وبالرغم من أن الرقم الذي سيخصص للمشترك سيستخدم لغايات فنية، إلا ان المشترك سيكون على علم به لغايات الفوترة وتعريف هوية اشتراكه وادارته من قبل المشغل وسيتم تزويده به لدى اشتراكه بالخدمة، وبالتالي سيخلق ذلك انطباعاً عاماً وفهماً لدى عامة المشتركين بأن الخدمة المقدمة هي خدمة اتصالات متنقلة وليست ثابتة. وبالنظر إلى الفروق الجوهرية القائمة حالياً بين أنواع وقيم العوائد والرسوم المطبقة في قطاعي الاتصالات الثابتة والمتنقلة وأسعار حيازة الترددات وقيمة العوائد الترددات السنوية في كل منهما، وبالتالي فإن تقديم خدمات النفاذ الثابت بالحزم العريضة باستخدمات المجموعة الرقمية (07) لم يراعي بالضرورة هذه الفروق الجوهرية القائمة بين القطاعين حتى تاريخه، وسيؤدي إلى تشجيع خدمات (FBWA) على حساب خدمات (Mobile Data) ونشوء تشوهات في كل من قطاعي الاتصالات المتنقلة والثابتة. فعلى سبيل المثال، تخضع اشتركات الهاتف المتنقل التي تبدأ بالرمز (07) إلى أحكام الضريبة الخاصة (٢٦% إضافة إلى ما قيمته (٢,٦) دينار عند تأسيس الاشتراك)، هذا بالإضافة إلى ان إتاحة المجموعة الرقمية (07) للاستخدام في خدمات الاتصالات الثابتة لا يتفق مع المتطلبات العامة المنصوص عليها في الفقرة (٢,١) من خطة الترقيم الوطنية بأن أي تعديل لخطة الترقيم الوطنية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العديد من المبادئ ومنها "الحيادية في تخصيص الارقام لدعم المنافسة العادلة بين من المشغلين لتوفير الخدمة للعملاء الحاليين والجدد"، آخذين بعين الاعتبار بأن كلاً من الخدمتين مدار البحث (خدمات النفاذ الثابت بالحزم العريضة والنفاذ اللاسلكي المتنقل للنطاق العريض) قد تم إدراجهما ضمن اسواق اتصالات مختلفة؛ وبالتالي تؤكد شركتنا على أن أية معالجة تنظيمية للتقارب (Convergence) بين القطاعين دون إجراء مراجعة سابقة للأسواق وإزالة الفروق الجوهرية القائمة بينهما تعتبر سابقة لأوانها وغير مبررة.

ومن ناحية أخرى، ودون الاجحاف بملاحظاتنا أعلاه، لم تتضمن المادة (٢,٦) من خطة الترقيم الوطنية ما يشير صراحة إلى أن استخدام هذه المجموعة الرقمية سيقتصر فقط على الاستخدامات الفنية لغايات تعريف هوية الاشتراكات وإدارتها ولأغراض الترسيم والفوترة وعدم إتاحة إجراء أية اتصال باستخدام هذه الارقام.

٥) تعديل تخصيص السعات الرقمية الخاصة بخدمات الهواتف المتنقلة

لا تؤيد شركتنا مقترح الهيئة بتعديل تخصيص السعات الرقمية الخاصة بخدمات الهاتف المتنقل لتصبح بواقع (١٠٠) الف رقم أو (١) مليون رقم (كما هو الحال حالياً) للسعات الرقمية التي يتم منحها للشركات المقدمة لخدمات الاتصالات المتنقلة، وذلك للأسباب التالية:

أ) لم تقدم الهيئة أية مبررات أو دراسات مسبقة تدعم تغيير التخصيص في هذه السعات الرقمية تستند فيها الهيئة إلى عدد الأرقام المخصصة والمستغلة حالياً من قبل الشركات المقدمة لخدمات الاتصالات المتنقلة، ونسبة ذلك إلى السعات الرقمية المتاحة، وتأثير ذلك على الاستغلال الكفؤ للسعات الرقمية، حيث اكتفت الهيئة بالإشارة إلى أن السوق "أصبح مشبعاً بالأرقام" دون بيان المعايير التي استندت إليها في ذلك.

ب) يحتاج مقدمو خدمات الاتصالات المتنقلة في بعض الأحيان إلى تعيين سعات رقمية بواقع (١٠) الاف أو (١٠٠) الف رقم لمجموعات من الزبائن تجمعهم صفة مشتركة مثل زبائن قطاع الاعمال أو الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يجعل من هذه التعديل المقترح غير مناسب لتقديم الخدمات لتلك المؤسسات لحاجتها إلى سعات كبيرة ومتتالية.

ج) لم تبين الهيئة الحالات التي سيتم السماح بها لمشغلي الاتصالات المتنقلة بطلب تلك السعات (١٠٠ الف) رقم ومعايير تخصيص هذه السعة مقارنة بالسعة التي يتم تخصيصها حالياً (١ مليون رقم).

د) ان مقترح الهيئة باتاحة خيار تخصيص السعة الرقمية على أساس (١٠٠ الف) رقم بحاجة الى دراسة تأثيره على المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة مع الأخذ بعين الاعتبار الامور التالية:

- إن التخصيص الحالي ذو أهمية في ضمان الفهم العام والسائد لدى العامة بخصوص مقدم خدمة الاتصالات المتنقلة (مثل ٠٧٧ لشركة أورانج الخط الخلوي و٠٧٩ لشركة زين و٠٧٨ لشركة أمنية) وارتباط ذلك بنوع الخدمة المقدمة - وهو الامر الذي اكدت عليه الهيئة الفقرة الأخيرة التي تمت إضافتها إلى مقدمة خطة الترقيم الوطنية - والأرقام المستخدمة في تقديم تلك الخدمات ومقدار التعرفة المرتبطة بالخدمة ونوع الاتصال (on-net/off-net)، وبالتالي سيتسبب التخصيص المقترح من الهيئة بواقع (١٠٠) الف رقم بالتأثير بشكل سلبي على خبرة الجمهور والفهم السائد لديهم فيما يتعلق بالشبكة التي يتم الاتصال عليها (ضمن نفس الشبكة او خارج الشبكة) وبالتالي على شفافية الأسعار والشكاوى التي قد تنتج عن ذلك، آخذين بعين الاعتبار عدم توفر الية لإعلام المشترك بأن الاتصال سيتم إلى خارج الشبكة (off-net) قبل إجراء الاتصال.
- أن المضي في تطبيق قابلية نقل الارقام الخلوية (MNP) سيساهم في تجاوز كافة المشاكل الفنية والتعقيدات المرتبطة بتخصيص هذه السعة وسيساهم في تحفيز

المنافسة في قطاع الاتصالات المتنقلة دون اللجوء إلى هذه التخصيص وإجراء تغييرات جوهرية غير مبررة على خطط الاتصال.

ه) إن إتاحة التخصيص بواقع (١٠٠) الف رقم إضافة إلى التخصيص القائم بواقع (١) مليون رقم سيزيد من تعقيد واجراءات أنظمة الفوترة وسيستدعي بالضرورة العمل على تعديلها لاستيعاب التغييرات الكبيرة التي سيتم التمييز فيها بين المشغلين فيها على أساس النطاقات الفرعية (sub ranges)، وسيعني ذلك بالضرورة إجراء تغييرات جوهرية على خطط الاتصال (dialing plans) ومنها اجراءات الاتصال داخل الشبكة دون استخدام (prefix)، إضافة إلى انه لن يصبح بالإمكان معرفة وجهة الاتصال داخل الشبكة أو خارج الشبكة). وعليه، فإن هذا التعديل المقترح سيتسبب في تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة و سيتسبب بإرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين.

و) لا ترى شركتنا حاجة للتخصيص بواقع (١٠٠) الف رقم، حيث أن السعات الرقمية المتاحة للاتصالات المتنقلة كافية وتزيد عن (٦٥) مليون رقماً متاحاً، بمعنى أن الاستخدام الحالي لهذا النطاق الرقمي في حدودٍ منخفضة، إضافة إلى أن تعديل خطة الترقيم يجب أن يستند ما ورد الفقرة رقم (١) من خطة الترقيم التي تنص على شرط حصول تغيير هام في سوق الاتصالات داخل الأردن (ينطوي على آثار على خطة الترقيم الوطنية) أو نقص في سعة الرقمية المتاحة، وبما أن السعات الرقمية المتاحة للاتصالات المتنقلة تعتبر كافية كما أسلفنا، بالتالي يمكن تخصيص سعات رقمية كبيرة ومختلفة لمقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة من المجموعة الرقمية (07) دون التأثير على الاستغلال الكفؤ لموارد الترقيم، لا سيما أن السعات الرقمية المخصصة لانترنت الاشياء (IoT) واتصالات آلة بآلة (M2M) اصبحت خارج المجموعة الرقمية (07) ولن تؤثر عليها ولن تتسبب في استنزافها.

ز) أن إعادة النظر في حجم تخصيص السعة الرقمية في هذا النطاق الرقمي يجب أن تتفق مع المتطلبات العامة المنصوص عليها في الفقرة (٢,١) من خطة الترقيم الوطنية من حيث اشتراط عدم توفر سعات كافية في النطاق الرقمي المعني او أن هنالك حاجة لتلبية الطلب على نمو خدمات معينة، ونظرا لتوفر سعات رقمية كافية في النطاق الرقمي (07) وأن هنالك طلباً متزايداً على خدمات الاتصالات المتنقلة، فمن غير المبرر تعديل التخصيص في هذا النطاق بتقليله.

لما سبق، ترى شركتنا ان التخصيص بحيز رقمي (مليون رقم) سيساهم في استغلال امثل للحيز الرقمي المتاح ويلبي متطلبات خطة الترقيم الوطنية، ولن يتسبب في تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين. وعليه، نطلب من الهيئة الابقاء على الوضع الحالي فيما يتعلق بتخصيص السعات الرقمية الخاصة بخدمات الهواتف المتنقلة وهو (١) مليون رقم فقط.

ثالثاً - التعديلات الرئيسية على تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية

١) تعديل نسبة الاستغلال للسعات الرقمية (Utilization) بحيث تصبح ٩٠% بدلاً من ٨٠% و ٧٠%

لا تؤيد شركتنا مقترح الهيئة بتعديل نسبة الاستغلال للسعات الرقمية بحيث تصبح (٩٠%)، وذلك للأسباب التالية:

أ) لم تقدم الهيئة أية مبررات أو دراسات مسبقة تدعم تغيير نسبة الاستغلال للسعات الرقمية إلى (٩٠%) تستند فيها الهيئة إلى عدد الأرقام المخصصة والمستغلة حالياً، ونسبة ذلك إلى السعات الرقمية المتاحة، وتأثير ذلك على الاستغلال الكفؤ للسعات الرقمية.

ب) لم توضح الهيئة اسس اختيار هذه النسبة تحديداً، حيث أن الاستخدام الحالي للسعات الرقمية الخاصة بالهاتف المتنقل يعتبر في حدود منخفضة نسبة إلى السعات المتوفرة (الممكن تخصيصها) من النطاقات الرقمية، الامر الذي يجعل فرض مزيد من القيود على تخصيص السعات الرقمية غير مبرر.

ج) إن النسبة المقترحة من الهيئة ستفرض مزيداً من القيود على مقدمي خدمات الاتصالات عند طلب سعات رقمية جديدة وستشكل عائقاً امامهم في تلبية الطلب على المتزايد على خدماتهم، حيث يحتاج مقدمو خدمات الاتصالات إلى مزيد من المرونة في تخصيص الارقام لخدمة مجموعات الزبائن اللذين تجمعهم صفة مشتركة مثل زبائن قطاع الاعمال أو الأجهزة الأمنية عن طريق تعيين حيز رقمي متسلسل خاص بهؤلاء الزبائن، إضافة لإتاحة المجال لهم لتمييز بعض منتجاتهم وعروضهم عن طريق ربطها بأرقام متسلسلة تستهدف بعض الشرائح (كمشتركي الدفع اللاحق).

د) إن رفع نسبة الاستغلال إلى هذا الحد سيتسبب في تعطل المشغلين ومنعهم من تلبية الطلب على الخدمات وخسارتهم لبعض الزبائن المحتملين، حيث لا يمكن للمشغل استخدام ما نسبته (١٠%) فقط من الارقام المخصصة له في تلبية حاجات زبائنه خلال فترة قد تمتد إلى عدة شهور، والتي تتضمن: تقديم الطلب إلى الهيئة، ودراسته، والموافقة عليه من قبل الهيئة خلال شهر من تقديمه، وفترة تفعيل النطاق على الشبكة، وعمل الفحوصات الفنية اللازمة مع المشغلين الآخرين، وكل ذلك دون حصوله فعلياً خلال هذه المدة الطويلة على نطاقات رقمية. ومن الامثلة على ذلك أن بعض الزبائن كالمؤسسات الأمنية أو قطاع الاعمال تطلب تعيين سعات كبيرة ومتتالية من الارقام قد لا تكون متوفرة لدى المشغل لحظة طلبها،

ه) إضافة إلى ان ذلك، ان النسبة المقترحة ستتسبب في تأخير تلبية الطلبات ذات العلاقة بخدمات انترنت الأشياء وm2m، حيث أن الطلب على هذه الخدمات يتم وفقاً لالأف وعشرات آلاف الارقام دفعة واحدة. وعليه، فإن التعديل المقترح سيؤثر على قدرة المشغل على المنافسة والاستجابة لمتطلبات العملاء.

و) لا تجد شركتنا مبرراً لرفع نسبة الاستغلال إلى (٩٠%) وفرض مزيد من القيود على تخصيص الارقام لا سيما أن السعات الرقمية المخصصة لانترنت الاشياء (IoT)

واتصالات آلة بآلة (M2M) أصبحت مع التعديل المقترح خارج المجموعة الرقمية (٠٧) ولن تؤثر على أي منها ولن تتسبب في استنزافها.

ز) لم يتم الاشارة صراحة في التعليمات إلى أن نسبة الاستغلال تنطبق على الارقام المخصصة لانترنت الاشياء وm2m.

لما سبق، وبهدف تلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات، تطلب شركتنا من الهيئة السماح بشروط تخصيص اكثر مرونة عن طريق نسب استغلال منخفضة للأرقام، وتقترح شركتنا تخفيض نسبة الاستغلال إلى (٧٠%).

٢) تعديل التوضيح المتعلق بالأرقام التي في الخدمة (Number in use)

تؤيد شركتنا التعديل على التوضيح المتعلق بالأرقام في الخدمة (Number in Service) وتطلب من الهيئة إضافة خطوط الاتصالات المتنقلة المفعلة مسبقاً (Pre-activated mobile lines) الى التوضيح وذلك حتى تعكس معادلة احتساب نسبة الاستغلال الاستهلاك الفعلي لسعة الترقيم، حيث تعتبر هذه الخطوط مفعلة على الانظمة الفنية للشبكة وتم طرحها في السوق على أرفف البيع أو تم شراؤها من قبل الزبائن ولم تفعل من قبلهم..

٣) إدراج تعريف متعلق بنظام إدارة الارقام (Numbering Management System)

تؤيد شركتنا التعريف المقترح من الهيئة لنظام إدارة الارقام.

<u>رابعاً - تعديلات أخرى لم يتم ذكرها في الاخطار</u>

١) أرقام خدمات القيمة المضافة (117XXX)

ترى شركتنا أن (SN Length) لهذا الحيز الرقمي يجب أن يتكون من (٥) خانات وليس (٣) خانات كما ورد في الجدول الخاص في هيكلية خطة الترقيم الوطني حتى يتوافق العدد الكلي للخانات في هذا الحيز الرقمي مع باقي النطاقات الرقمية.

1	17	3 digits	Premium Rate Service Code	

إضافة إلى ذلك، ورد في الصفحة رقم (٨) من خطة الترقيم التي طرحتها الهيئة للاستشارة أن تخصيص ارقام خدمات القيمة المضافة (117XXX) يتم تخصيصها للمؤسسات الحكومية، في حين ورد في الفقرة رقم (2.8.2) من نفس الوثيقة أن هذه الأرقام يتم تخصيصها للمرخص لهم والجهات التي تقدم خدمات القيم المضافة لعملائها. لذلك، نرجو من الهيئة توضيح لمن يتم تخصيص هذه الأرقام.

٢) الفقرة رقم (2.4) من خطة الترقيم الوطنية

ترى شركتنا بأنه يجب تغيير مصطلح (FBWA) إلى (FBA) ليتلاءم مع تعريف (FBA) كما ورد في الصفحة رقم (٥) من خطة الترقيم.

٣) الفقرة رقم (2.17) من خطة الترقيم الوطنية

ان الارقام المرتبطة بـ (NSSPCs) هي للاستخدام الداخلي في الشبكة ولا ترتبط بأي ربط فني او تشغيلي مع الشبكات الاخرى او المستفيدين النهائيين او انظمة الفوترة، وأن لكل مشغل خياره المستقل بتحديدها بحرية في شبكته. لذلك ترى شركتنا بضرورة حذف عبارة (range issued by TRC) لهذه الرموز وان لكل مشغل اختيار ما يناسبه من هذه الرموز.

٤) المادة رقم (١٤) من تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية

تبين لشركتنا أن الهيئة قد عدّلت على المادة (١٤) من تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية بتخفيض فترة حجر الارقام (Quarantine period) من (٦) أشهر إلى (٤) أشهر.

ترحب شركتنا بمقترح الهيئة لتخفيض هذه الفترة، وتطلب من الهيئة تخفيضها إلى شهر واحد لتمكين المشغلين من استخدام أكثر كفاءة لنطاقات الترقيم المخصصة من خلال السماح لهم بإعادة تعيين الأرقام للعملاء الجدد بشكل متكرر وبفترة زمنية أقل، حيث أنه وفقاً لمدد الصلاحية المطبقة على الخطوط الخلوية، فان مدة الفصل الكلي (Hard Suspension) مع فترة شهر لحجر الارقام تعتبر كافية وتؤدي الغاية من فرض مدة الحجر على تلك الارقام، وبالتالي فإن فترة حجر الارقام المقترحة مع فترة الفصل الكلي سيمنع المشغل من إعادة تعيين الرقم لفترة قد تمتد إلى (٧) شهور (فترة الفصل الكلي+ فترة الحجر) مما ينعكس على الاستخدام الفعّال للسعات الرقمية وزيادة الطلب على تخصيص سعات رقمية جديدة.